أسلوب الاشتغال ودلالاته في العربية

د . عباس علي الأوسي
كلية التربية – جامعة ميسان

التمهيد :

الأسلوب لغة : كلُّ طريقٍ ممتدٍّ ، والأُسْلوبُ الطريق والوجهُ والمَذْهَبُ تأخذ فيه، و يقال : أَنتم في أُسْلُوبِ سُوءٍ ، وإِنَّ أَنْفَه لفي أُسْلُوبٍ إِذا كان مُتكبِّراً[1] .

أمّا اصطلاحا فهو الفَنُّ ، يقال : أَخَذ فلانٌ في أَسالِيبَ من القول أَي : فنون متنوعة ، وطريقة الكاتب في كتابته والفن ، يقال : أخذنا في أساليب من القول فنون متنوعة[2] .

و الشَّغْل والشَّغَل والشُّغْل والشُّغُل كُلُّه ضد الفراغ ، والجمع أَشْغَالٌ وشُغُول ، وقد شَغَلَه يَشْغَلُه شَغْلاً وشُغْلاً ، وأَشْغَلَه واشْتَغَلَ به وشُغِل به وأَنا شاغِلٌ له ، وقد شُغِلَ فلان فهو مَشْغُولٌ ، ورجل شَغِل من الشُّغْل ومُشْتَغِلٌ ومُشْتَغَلٌ ومَشْغُولٌ ، واشْتَغَلَ فلان بأَمره فهو مُشْتَغِلٌ[3] .

والاشتغال في الاصطلاح : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل منشغل بضمير أو ملابس الاسم المتقدم ، ولو تفرغ هذا الفعل أو مناسبُهُ لَنَصَبّهُ لفظاً أو محلاً [4] .

فأركان الاشتغال ثلاثة ، هي :

1 –المشغول عنه : وهو الاسم المتقدم .
2 –المشغول : وهو الفعل أو مناسبة .
3 –المشغول به : وهو ضمير الاسم المتقدم أو ملابسه [1] .

---

1 . ينظر لسان العرب لابن منظور :1/ 471/1 .
2 . ينظر المصدر نفسه :471/1 ، والمعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى :973/1 .
3 . ينظر المصدر نفسه :355/11 .
4 . ينظر شرح الصبان على شرح الأشموني :71/2-72 .

وللمشغول عنه خمسة أحكام :

1- وجوب نصبه : إذا وقع بعد الأدوات التي لا يليها إلا الفعل ، وهي التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كأدوات الشرط ، والعرض ، والتحضيض ، ولام الابتداء ، و(كم) الخبرية ، والحروف الناسخة ، والموصول بالعامل المشغول .

2- جواز رفعه : إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء ، كإذا الفجائية ، وإذا وقع قبل الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

3- جواز رفعه ونصبه مع رجحان النصب : إذا وقع بعده فعل دالّ على طلب ، كالأمر ، والنهي ، والدعاء .

4- جواز رفعه ونصبه مع رجحان الرفع : إذا لم يوجد معه ما يوجب نصبه ، ولا ما يوجب رفعه ، ولا ما يرجح نصبه، ولا مايجوّز فيه الأمرين على السواء ، نحو: زيد ضربته.

5- جواز الأمرين على السواء : إذا وقع بعد عاطف مسبوق بجملة ذات وجهين ، أي : صدرها اسم وعجزها فعل ، نحو : زيد قام وعمرو أكرمته [(2)] .

الاشتغال بين القدماء والمحدثين :

اختلف النحويون القدماء فيه ، فالناصب عند البصريين فعل مضمر وجوبا مماثل للفعل المذكور أما الكسائي ، فعنده أن الفعل المتأخر هو العامل في الاسم ، والضمير ملغى ، فيما يرى الفراء أن الفعل يعمل في الضمير والاسم معا[(3)] .

وقد أجاز الأخفش عدّ الاسم المرفوع الواقع بعد (إنْ) الشرطية مبتدأ [(4)] ، كما في قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[(5)] .

---

[1] . ينظر المصدر نفسه :71/2 ، وحاشية الخضري :391/1-392 .
[2] . ينظر شرح ابن عقيل :520/1- 528 ، وحاشية الصبان :72/2-81 .
[3] . ينظر شرح الرضي على الكافية 162/1 -180 ، وشرح ابن عقيل :516/1-530 ، وهمع الهوامع للسيوطي: 107/3 .
[4] . ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ، المسألة (85) : 323/2 .
[5] . التوبة :6 .

وتلازم المسند والمسند إليه في الجملة العربية عند القدماء كان وراء هذا التقدير ، فهما عندهم (ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك . ومثل ذلك يذهب عبد الله ، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء)[1] .

لقد ارتبطت فكرة العامل ارتباطا مباشرا بظاهرة الإعراب في اللغة العربية، بل يرى بعض المتأخرين أنّ لكلّ أثر إعرابي في تركيب الجملة عاملا يؤثر فيه ، سواء أكان فعلا أم اسما أم حرفا ، وله قدرة إحداث هذه الظواهر الإعرابية ، شأنه شأن المؤثرات الطبيعية الحقيقية في المادة ولنسمع أبا البركات الأنباري يتحدث عن العامل في رفع الخبر قائلا : (والتحقيق فيه عندي أنْ يقال : إنّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لاينك عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أنّ النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما ؛ لأنّ التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك ها منا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ إلا أنه عامل معه ؛ لأنه اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل) [2] ، ويبدو أنّ هذا الإيغال في تقدير دور العامل باعثه فكرة توقيف اللغة .

ويرى بعض المحدثين أنّ النحويين حينما لم يجدوا العامل المؤثر في بعض أجزاء الجملة لجأوا إلى التقدير والتأويل، فسمَّوه مضمرا أو محذوفا أو مقدرا، مما أدى إلى ظهور أبواب مستقلة في النحو منها (الاشتغال) مقتفين أثر ابن مضاء في ذلك[3] .

وميّز برجشستراسر شبه الجملة من الجملة الناقصة بقوله : (من الكلام ما ليس بجملة بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير

---

1 . الكتاب ، سيبويه : 23/1 .

2 . الإنصاف ، المسألة (5) : 32/1 ، وينظر أصول النحو العربي للحلواني :131 .

3 . ينظر الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي :59 ، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى :35 ، وفي النحو العربي ، نقد وتوجيه ، د.مهدي المخزومي :8 ، وأصول النحو العربي ، د. محمد خير الحلواني :195-196 .

إسنادية مثال لذلك النداء ؛ فإنّ (يا حسن) ليس بجملة ولا قسم من الجملة ، وهو مع ذلك يشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره مظهرا كان أو مقدرا بخلاف مثل قولنا:(أمس) جوابا عن السؤال (متى جئت) فإنّ تقديره (جئت أمس)، فـ (أمس) وأمثالها جمل ناقصة ، والنداء وأمثاله نسمّيها (أشباه الجملة) و شبه الجملة اسم في أكثر الحالات ، و لا يمكن أنْ يكون فعلا ؛ لأنّ الفعل يساوي الجملة الكاملة)[1] .

ولم يبتعد الدكتور فاضل السامرائي عن ذلك، فإنه يرى (أنه ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى ، وإنما هو أسلوب خاصّ يؤدي غرضا معينا في اللغة)[2] ، إلا أنه لم يتخلص مما وقع فيما لم يتخلص منه الآخرون من تأثير فكرة العامل ، فعنده (يمكن أنْ نعرب الاسم المتقدم مشغولا عنه منصوبا ولا داعي لأن نذكر له ناصبا؛ لأنّ تقدير الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها) [3] ، فاستعمال مصطلح (المشغول عنه) إقرار بالعامل .

والعامل الواحد عند النحويين القدماء لايعمل في معمولين متماثلين، عدا الفراء ، وإن كان العامل المذكور في الجملة واقعا على المعمول من حيث المعنى ، قال ابن يعيش : (والنصب بإضمار فعل تفسيره هذا الظاهر ، وتقديره : ضربت زيدا ضربته ، وذلك أنّ هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى، فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ ، من قِبَل أنه اشتغل عنه بضميره)[4] .

وهذا لا يعني أن القدماء لم ينتبهوا إلى مرونة الجملة العربية ، وأنّ التقدير كان لغاية تعليمية وتبيان الدلالة و لا حاجة للتقدير ، قال سيبويه في حديثه عن ظرف المكان المختص وغير المختص: (وأما قولهم : داري خلف دارك فرسخا ، فانتصب ؛ لأن خلف خبر للدار ، وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى)[5] .

1 . التطور النحوي :125 – 126 .
2 . معاني النحو :550/2 .
3 . المرجع نفسه :551/2 .
4 . شرح المفصل :30/2 .
5 . الكتاب :417/1 .

وهذا ابن جني يقول في إقامة (يا) النداء مقام الفعل (أدعو) في أسلوب النداء : (ألا ترى أنه لو تجشم إظهاره فقيل : أدعو زيدا ، وأنادي زيدا لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب) [1] ، فإظهار المقدر يغير دلالة الأسلوب .

وقد تلقف ابن مضاء هذا المدلول فقسّم العوامل المحذوفة على ثلاثة أقسام : قسم حذف لعلم المخاطب به ، وحذفه أبلغ ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾[2] .

وقسم حُذف والكلام لا يفتقر إليه ، نحو : أزيداً ضربته ؟ فـ (زيدا) عند البصريين مفعول به لفعل محذوف تقديره (ضربت) .

وقسم لو أُظهر لتغير مدلول الكلام ، كتقديرهم في باب النداء أنّ المنادى في مثل (يا عبد الله) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أدعو) ، ولو قال المتكلم : (أدعو عبد الله) لتغير مدلول الكلام وأصبح خبرا بعدما كان إنشاء[3] .

ويرى الزمخشري أنّ أسلوب الاشتغال أسلوب خاصّ جاء على صورة المبتدأ والخبر، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنفَاقِ وَكَانَ الإنسَانُ قَتُوراً ﴾[4]: (فأنتم: فاعل الفعل المضمر، و(تملكون) تفسيره ! وهذا هو الوجه الذي يقتضيه علم الإعراب ، فأما ما يقتضيه علم البيان ، فهو : أنّ أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص ؛ وأنّ الناس هم المختصون بالشح المتبالغ ..... وذلك لأنّ الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر ، برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر)[5] .

---

1 . الخصائص : 187/1 .
2 . البقرة : 219 .
3 . ينظر الخصائص : 187/1 ، والرد على النحاة : 26 ، 105 -106 .
4 . الإسراء : 100 .
5 . 696/2 .

وقد جدد آخرون دعوة ابن مضاء إلى إلغاء باب الاشتغال وغيره؛ لأنها أبواب غير عملية بحسب زعمهم [1] ، وقد فاتهم أن ترك أسلوب الاشتغال أوغيره هو ترك تراكيب مخصوصة ذوات دلالات مخصوصة ، وكأنّ العربية الثرية بمفرداتها وتراكيبها وأساليبها أضيق مجالا في كيفية التعبير عن المعاني الدقيقة ، وماذا نفعل بعشرات النصوص الرائعة التي وردت في القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح ؟ ، من ذلك :

﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الآيَاتِ ﴾[2] ، ﴿هَاأَنتُمْ أُوْلاء تُحِبُّونَهُمْ وَلاَ يُحِبُّونَكُم ﴾[3] ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾[4] ،﴿ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾[5]، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ ﴾[6] ،﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ ﴾[7]، ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[8] ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[9] ، ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾[10] ،﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاه ﴾[11] ،﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّن شَعَائِرِ اللَّه ﴾[12]،﴿النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَبِئْسَ الْمَصِير ﴾[13]،﴿وَكُلّاً ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ ﴾[14]،﴿ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُون ﴾ [15] ، ﴿وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾[16] ،﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا ﴾[17] ،﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا ﴾[18] ، ﴿

---

[1] . ينظر إحياء النحو : 35 ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه : 8 ، والبحث اللغوي عند العرب ، د. أحمد مختار عمر : 151 .
[2] . آل عمران : 58 .
[3] . آل عمران :119 .
[4] . آل عمران : 154 .
[5] . النساء : 33 .
[6] . النساء : 57 ، 122 .
[7] . النساء : 144 .
[8] . النساء : 176 .
[9] . الأعراف : 132 .
[10] .النحل : 5 .
[11] . الإسراء : 12 .
[12] . الحج : 36 .
[13] . الحج : 72 .
[14] . الفرقان : 39 .
[15] . العنكبوت : 56 .
[16] . الذاريات : 47 .
[17] . الحديد : 27 .
[18] . الحجر : 19 ، و ق: 7 .

أَبَشَراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ ﴾[1] ، ﴿أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الْأَرْضِ ﴾[2] ،﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أحْصَيْنَاهُ﴾[3] ، ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴾[4] ، ﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ﴾[5]، ﴿ إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ﴾[6] ، ﴿إِذَا السَّمَاء انفَطَرَتْ﴾[7] .

ويبدو لنا أنّ هذا الأسلوب يتضمن أنماطا من التراكيب الخاصّة ذوات الدلالات المخصوصة ، يجمعها عود الضمير المفعول به أو المتعلق بالمفعول به على الاسم المتقدّم على فعله ، فلذلك يمكننا أن نسمِّيَهُ (أسلوب عود الضمير على ما تقدّم فعله أو مناسبه) ، فلا مُشَاحّةَ في الاصطلاح ، و حينئذ لا ذكر للعامل ولاتقدير، ولا اشتغال ، و لا مشغول عنه ، ولا مشغول ، و لا مشغول به ، وتنتفي دعوة الداعين إلى إلغاء هذا الأسلوب المستقل وتوزيعه بين أبواب النحو الأُخر ، فلا داعي لحرمان العربية من أحد أساليبها المشرقة

دلالاته عند النحويين والبلاغيين والمفسرين :

النحو عند الخليل وسيبويه وابن جني ليس مقتصرا على البنية السطحية ، بل ينتظم مستويات الإعراب والتركيب والبنية العميقة [8] ، فالعرب عند الخليل قد(عرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله)[9] .

وسيبويه يجمع بين التفسير اللغوي، وملاحظة السياق في تحليله تراكيب مخصوصة ، وما عرض لها من حذف أوغيره ،ولم يقف عند أثر العامل، بل يتسع في تحليله التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي استعملت فيها ، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب ، وحال المتكلم ، وموضوع الكلام ؛ لاستكناه البنية العميقة للتركيب ، فيعتد عناصر السياق الكلامي والموقف الكلامي ، كلاً واحدا، فقد تسامح في حذف أحد عناصر الجملة ، في قوله:(فأما الفعل الذي

---

1. القمر : 24 .
2. الجن : 10 .
3. يس : 12 ، النبأ : 29 .
4. النازعات : 30 .
5. عبس : 20 .
6. الانشقاق : 1 .
7. الانفطار : 1 .
8. ينظر نظرية النحو العربي ، د. نهاد الموسى :48-49 .
9. الإيضاح في علل النحو الزجاجي :66 .

لايحسن إضماره فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ضرب ولم يخطر بباله ، فتقول : زيدا ، فلا بدّ له من أن تقول له : اضرب زيدا .... وأما الموضع الذي يضمر فيه وإظهاره مستعمل ، فنحو قولك : زيدا ، لرجل في ذكر ضرب : تريد : اضرب زيدا)[1] .

ومساوقة الصيغ عند ابن جني للمعاني ، ولا (تنتقض مرتبة إلا لأمر حادث)[2] ، فإذا (كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد شيء ، أوجبت القسمة له زيادة المعنى به ، وكذلك إنْ انحرف به عن سمته وهديته كان ذلك دليلا على حادث يتجدد له)[3] .

وإليك مااستنبطته من دلالات هذا الأسلوب من مصنفات النحويين،والبلاغيين والمفسرين:

1 – التفريق بين الإخبار عن الفاعل وتعيين المفعول به ، وبين الإخبار عن المشغول عنه ، قال الزجاجي : (الفرق بين (ضربت زيدا) ، و (زيد ضربته) ، أنك إذا قلت : (ضربت زيدا) ، فإنما أردت أنْ تخبر عن نفسك ، وتثبت أين وقع فعلك ، وإذا قلت : (زيد ضربته) ، فإنما أردت أنْ تخبر عن زيد)[4] .

2 – اختيار النصب منعا للبس الفعل بالصفة : أي : للتفريق بين ما يدلّ على العموم غير المخصّص ، وبين ما يحتمل العموم غير المخصص والعموم المخصّص ، قال الرضي : (إذا أردت مثلا أن تخبر أنّ كلّ واحد من مماليكك ، اشتريته بعشرين دينارا ، وأنك لم تملك أحدا منهم إلا بشرائك بهذا الثمن، فقلت: كلّ واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب (كلّ) فهو نصّ في المعنى المقصود؛ لأن التقدير اشتريت كلّ واحد من مماليكي

1. الكتاب :1/296-297 ، وينظر نظرية النحو العربي :88-89 .
2. الخصائص :1/300 ، وينظر المصدرنفسه :2/155 .
3. المصدرنفسه :3/268 .
4. الإيضاح في علل النحو :136 – 137 .

بعشرين ، وأما إنْ رفعت (كلّ) فيحتمل أنْ يكون اشتريته خبرا له، وقولك: بعشرين متعلقا به، أي: كلّ واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل أنْ يكون اشتريته صفة لكلّ واحد ، وقولك بعشرين هو الخبر، أي: كلّ واحد من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فالمبتدأ إذن على التقدير الأول أعم؛ لأن قولك: كلّ واحد من مماليكي أعم من اشتريته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشترى من وجوه التملكات، والمبتدأ على الثاني لا يقع إلا على من اشتريته أنت ، فرفعه إذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الأول ؛ إذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين، أو بأقل منها أوبأكثر، وربما يكون أيضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثة أو غير ذلك ، وكلّ هذا خلاف مقصودك فالنصب إذن أولى؛ لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره) [1] ، فالنصب في مثاله دلّ على العموم غير المخصّص ، أما الرفع فقد احتمل معنيين ، الأول : العموم غير المخصّص وهو المراد ، والثاني : تخصيص العموم ، وهو غير المعنى المراد .

3- النصب والرفع يفيدان تخصيص العموم عند البعض، والنصب يفيد العموم غير المخصّص عند البعض الآخر،في قوله تعالى : ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[2] ، قال الرضي : (لايتفاوت فيه المعنى ...... سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة ...... وذلك لأنّ مراده تعالى بكلّ شيء كلّ مخلوق نصبت كلّ أو رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع أو خبرا عنه ، وذلك أنّ قوله : خلقنا كلّ شيء بقدر ، لا يريد به خلقنا كلّ ما يقع عليه اسم شيء ؛ لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كلّ واحد منها اسم شيء ، فكلّ شيء في هذه الآية ليس كما في

---

1 . شرح الكافية : 174/1 .

2 . القمر : 49 .

قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ﴾[1] ؛ لأنّ معناه : أنه قادر على كل ممكن غير متناه فإذا تقرر هذا قلنا : إنّ معنى كلّ شيء خلقناه بقدر على أنّ خلقناه هو الخبر: كلّ مخلوق مخلوق بقدر ، وعلى أنّ خلقناه صفة كلّ شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد ؛ إذ لفظ كلّ شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس مع التقدير الأوّل أعمّ منه مع التقدير الثاني)[2] .

وقال الزمخشري:((كُلِّ شَيْءٍ) منصوب بفعل مضمر يفسره الظاهر وقرئ :(كلُّ شَيْءٍ) بالرفع ... أي : خلقنا كلّ شيء مقدّرا مُحكَما مُرتّبا على حسب ما اقتضته الحكمة ، أو مقدَّرا مكتوبا في اللوح معلوما قبل كونه)[3] .

وقد ردّ عليه أحمد بن المنير في (الانتصاف) بقوله:(كان القياس ما مهده النحاة: اختيار رفع (كلّ) لكن لم يقرأ بها واحد من السبعة ... عدل عن الرفع إجماعا لسرٍّ لطيف يعين اختيار النصب : وهو أنه لو رفع لوقعت الجملة التي هي (خلقناه) صفة لشيء ، ورفع قوله : (بقَدَر) خبرا عن (كلّ شَيءٍ) المُقيَّد بالصفة ويحصل الكلام على تقدير : إنّا كلّ شيء مخلوق لنا بقدر. فافهم ذلك أنّ مخلوقا ما يضاف إلى غير الله تعالى ليس بقدر وعلى النصب يصير الكلام : إنا خلقنا كلّ شيء بقدر ، فيفيد عموم نسبة كلّ مخلوق إلى الله تعالى)[4] .

4- إفادة التوكيد والتخصيص ، وإذا قُدِّر المحذوف قبل المشغول عنه أفاد التوكيد ، أمّا إذا قُدِّر بعد المشغول عنه فيفيد التخصيص : قال التفتازاني: (وأمّا نحو: زيدا عرفته فتأكيد إنْ قُدِّر الفعل المحذوف - المفسِّر بالفعل المذكور- قبل المنصوب ، أي : عرفت زيدا عرفته (وإلا) أي : وإنْ لم يقدَّر المفسَّر قبل المنصوب بل بعده فتخصيص ، أي : زيدا عرفت عرفته ؛ لأنّ المحذوف المقدَّر كالمذكور، فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في إفادة الاختصاص

---

[1] . البقرة : 284 ، وآل عمران : 29 ، 189 ، والمائدة : 17 ، 19 ، 40 ، والأنفال : 41 ، والتوبة : 39 ، والحشر: 6 .
[2] . شرح الكافية : 175/1 .
[3] . الكشاف : 441/4 ، وينظر مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه :148 ، والمحتسب لابن جني : 300/2 .
[4] . المصدر نفسه ، هامش (2) : 441/4 .

كما في (بسم الله) ، فنحو: زيدا عرفته محتمل للمعنيين: التخصيص والتأكيد ، فالرجوع في التعيين إلى القرائن ، وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون أوكد من قولنا : زيدا عرفت ؛ لما فيه من التكرار)[1].

5- إفادة الرفع العموم ؛ لشبهه بالشرط ، قال الفراء : (وأما قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[2] ، فوجه الكلام فيه الرفع ؛ لأنه غير موقت فرفع كما يرفع الجزاء ، كقولك : من سرق فاقطعوا يده .... ولو نصب قوله : (والسارق والسارقة) بالفعل كان صوابا) [3] ، وقال في موضع آخر: (ومثله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[4] هذا عام ليس بواحد ولا اثنين .... في كثير من القرآن يؤدي معنى الواحد عن الجمع)[5] .

6- دلالة النصب على أنّ الاسم قبل المشغول عنه فاعل في المعنى عند الكسائي في قولنا : زيد هند يضربها (فزيد في المعنى هو الضارب وإن كان في اللفظ مبتدأ فنصب هند أولى ؛ لأنه كأنه قيل يضرب زيد هندا)[6] .

7- النصب يحتمل معنيين غير مرادين ، والرفع يحتمل معنيين أحدهما هو الدلالة على أنهم غير مغفول عنهم وهو المقصود ، فـ(كلّ) في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[7]، لا يكون عند الفراء (إلا رفعا ؛ لأن المعنى – والله أعلم– كلّ فعلهم في الزبر مكتوب ، فهو مرفوع بفي ، و (فعلوه) صلة لشيء ، ولو كانت (في) صلة لفعلوه في مثل هذا الكلام جاز رفع (كلّ) ونصبها ، كما تقول : وكلّ رجل

---

1. مختصر المعاني : 111 .
2. المائدة : 38 .
3. معاني القرآن : 170/1 .
4. المائدة : 38 .
5. المصدر نفسه : 67/3 .
6. شرح الكافية : 175/1 .
7. القمر : 52 .

ضربوه في الدار ، فإنْ أردت ضربوا كلّ رجل في الدار رفعت ونصبت ، وإنْ أردت وكلّ من ضربوه هو في الدار رفعت)[1] .

وقال الرضي :(وهنا لو نصبت كلّ شيء بفعلوا لم يبق معنى الرفع ؛ إذ يصير المعنى: فعلوا في الزبر كلّ شيء إنْ علّقنا الجارّ بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر، أي: في صحف أعمالنا شيئا ؛ إذ لم نوقع فيها فعلا ، بل الكلام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة ، وإنْ جعلنا الجارّ نعتا لكلّ شيء صار المعنى فعلوا كلّ شيء في صحايف أعمالهم ، وهذا وإنْ كان معنى مستقيما إلا أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع ؛ إذ المراد منه ما أُريدَ في قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ ﴾[2]، وفعلوه صفة كلّ شيء ، أي : كلّ ما فعلوه مثبت في صحايف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة)[3] .

8- التخصيص مع خلو ذهن المخاطب من ثبوت أصل الفعل ، جاء في (الكشاف) في ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾[4] : (وقرئ : (ثمود) بالرفع والنصب فدللناهم على طريقة الضلالة والرشد) [5]، وقال التفتازاني:﴿وأمّا نحو ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[6] فلا يفيد التخصيص ؛ لامتناع أنْ يقدَّر الفعل مقدما، نحوأمّا فهدينا ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين أمّا والفاء بل التقدير أمّا ثمود فهديناهم بتقديم المفعول ، وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر؛ لأنه يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل كما جاءك زيد وعمرو ، ثم سألك سائل ما فعلت بهما فتقول : أمّا زيدا فضربته وأمّا عمرو فأكرمته)[7] .

9- النصب على الاشتغال يمنع عطف المشغول عنه على ما قبل أداة العطف ؛ لأنه لم يشترك معه في الحكم ، جاء في (روح المعاني) في قوله تعالى :

---

[1] . معاني القرآن :28/2 .
[2] . القمر :53 .
[3] . شرح الكافية :178/1 .
[4] . فصلت :17 .
[5] . 194/4 ، وينظر اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لشهاب الدين الدمياطي :681 .
[6] . فصلت :17 .
[7] . مختصر المعاني :112 .

﴿ وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً وَأَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ عَذَاباً أَلِيماً وَعَاداً وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُوناً بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيراً وَكُلّاً ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلّاً تَبَّرْنَا تَتْبِيراً ﴾[1] : (و (عادا) عطف على (قوم نوح) ، أي : ودمرنا عادا أو اذكر عادا على ما قيل ، و لا يصح أنْ يكون عطفا إذا نصب على الاشتغال؛ لأنهم لم يغرقوا ، وقال أبو اسحاق هو معطوف على (هم) من (جعلناهم للناس آية)، و يجوز أن يكون معطوفا على محل (الظالمين))[2].

10-الإتباع في المعنى : والسياق يحّدد ذلك ، قال ابن جرير الطبري : (اختلف القرّاء في قراءة قوله : ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾[3] ، فقرأ بعض المكيين ، وبعض المدنيين ، وبعض البصريين : (والقمرُ) رفعا عطفا بها على الشمس ، إذ كانت الشمس معطوفة على الليل فأتبعوا القمر أيضا الشمس في الإعراب ؛ لأنه أيضا من الآيات ، كما الليل والنهار آيتان ، فعلى هذه القراءة تأويل أهل الكلام : وآية لهم القمر قدرناه منازل ، وقرأ بعض المكيين و بعض المدنيين وبعض البصريين وعامة قرّاء الكوفة نصبا : (والقمرَ قدرناه) بمعنى : وقدّرنا القمر منازل ، كما فعلنا ذلك بالشمس، فردّوه على الهاء من الشمس في المعنى؛ لأنّ الواو التي فيها للفعل المتأخر)[4] .

11- الرفع عندهم للانسجام بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ فإنْ كانت الجملة الأولى اسمية فرع المشغول عنه يحقّق هذا الانسجام ؛ لأنه من باب عطف جملة اسمية على جملة اسمية ، أمّا إذا كانت الجملة الأولى فعلية فلنصب المشغول عنه فللانسجام أيضا بين المعطوف و المعطوف عليه ؛ لأنه من باب عطف جملة على جملة فعلية ، جاء في (تفسير مجمع البيان) في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاء رَفَعَهَا ﴾[5](الرفع هنا أظه من قراءة الجماعة ؛ وذلك أنه صرفه إلى الابتداء ؛ لأنه عطف على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ

---

[1] . الفرقان : 37 _ 39 .
[2] . 19/19 .
[3] . يس : 39 .
[4] . جامع البيان :9/23، وينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه :298 .
[5] . الرحمن : 7 .

والخبر ، وهي قوله : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾[1] فأما قراءة العامة فالنصب ؛ فإنها معطوفة على (يسجدان) وحدها ، هي جملة فعل وفاعل ، والعطف يقتضي التماثل في تركيب الجمل ، فيصير تقديره : يسجدان ورفع السماء ، فلمّا أضمر رفع وفسّره بقوله : (رفعها) .)[2] .

12-تفخيم الشيء: إذا أُضمر الفعل ثم فسِّر أفخم مما إذا لم يتقدم إضمار، (ألا ترى اهتزازا في نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾[3]... وفي قوله: ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾[4]، وفي قوله: ﴿فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ ﴾[5] ، لا تجد مثله إذا قلت : وأنْ استجارك أحد من المشركين فأجره ...... وقولك : يدخل من يشاء في رحمته، وأعدّ للظالمين عذابا أليما، وقولك : هدى فريقا وأضلّ فريقا ، إذ الفعل المفسَّر في تقدير المذكور مرتين)[6] .

13-الاعتبار بالمشغول عنه والتفكّر فيه ، قال الطوسي في ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾[7]: (أي : رفع السماء رفعها فوق الأرض للاعتبار والتفكّر فيها ، و أنه لا يقدر على رفعها غير القادر لنفسه الذي لا يُعجزه شيء و لا يماثله موجود)[8].

14-إفادة التخصيص والعموم : ذكر أبوالسعود إلى أن الرفع يحتمل التخصيص والعموم في قوله تعالى : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ﴾[9] ، بقوله : ((ولنعم دار المتقين) خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف ، أي : لهم جنات ، ويجوز أنْ يكون هو المخصوص بالمدح ،

---

1 . الرحمن : 6 .
2 . 328/9 .
3 . التوبة : 6 .
4 . الإنسان : 31 .
5 . الأعراف : 30 .
6 . البرهان في علوم القرآن للزركشي90/3.
7 . الرحمن : 7 .
8 . التبيان في تفسيرالقرآن :462/9 .
9 . النحل : 30 – 31 .

(يدخلونها) صفة لجنات على تقدير تنكير (عدن) ، وكذلك تجري من تحتها الأنهار أو كلاهما حال على تقدير علميته لهم فيها)[1] .

وجاء في(روح المعاني) في قوله: ﴿ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾[2]:((جنات عدن) بدل من (عقبى الدار) كما قال الزجاج بدل كلّ من كلّ ، وجوّز أبو البقاء وغيره أنْ يكون مبتدأ خبره قوله تعالى : (يدخلونها) ، وتُعقِّب بأنه بعيد عن المقام ، والأولى أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف كم ا ذُكر في (البحر) وردّ بأنه لا وجه له ؛ لأنّ الجملة بيان لـ (عقبى الدار) فهو مناسب للمقام ...... ومتى أريدَ منها مكان مخصوص من الجنة كان البدل بدل بعض من كلّ وقرأ النخعي (جَنّة) بالإفراد)[3] .

وبعد ما لمسناه من تنوع دلالات هذا الأسلوب يتبيّن لنا أنّ الاشتغال أسلوب من أساليب العربية، يدلّل على ما لهذه اللغة من الاتساع في طرائق التعبير؛ لتتناسب مع سعة المعاني .

<u>المصادر والمراجع</u>

---

1 . إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم:110/5 .

2 . الرعد :22- 23 .

3 . روح المعاني للآلوسي :143/13 ، وينظرمعاني القرآن وإعرابه للزجاج :41/3 ،و إملاء ما من به الرحمن : 63/2 ، والبحر المحيط لأبي حيان الأندلسي :110/7 .

1- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر – شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبدالغني الدمياطي (ت 1117هـ) – تحقيق أنس مهرة – دار الكتب العلمية – لبنان – ط1- 1419هـ/1998م .

2- إحياء النحو – إبراهيم مصطفى – لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة – 1959م .

3- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم – محمد بن محمد العمادي أبو السعود(ت951هـ) – دار إحياء التراث العربي- بيروت د.ت .

4- أصول النحو العربي – الدكتور محمد خيرالحلواني – 1979م .

5- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن – أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت 616هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1- 1399هـ .

6- الإنصاف في مسائل الخلاف – أبو البركات الأنباري (513-577هـ)- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد – مطبعة السعادة – ط3- مصر- 1374هـ/1955م .

7- الإيضاح في علل النحو – أبو القاسم الزجاجي (ت 337هـ) – تحقيق الدكتور مازن المبارك – مطبعة المدني – مصر – 1378هـ/1959م .

8- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر – الدكتور أحمد مختار عمر – عالم الكتب –القاهرة – ط8- 2003م .

9- البحر المحيط – أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت 754هـ) – مكتبة ومطابع النصر الحديثة – الرياض(د.ت).

10- البرهان في علوم القرآن – بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (745-794هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – القاهرة- ط3- 1400هـ / 1980م .

11- التبيان في تفسير القرآن - أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ) - تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي - مطبعة مكتب الإعلام السياسي - ط1- 1409هـ .

12- التطور النحوي للغة العربية - برجشستراسر - أخرجه وصححه وعلّق عليه الدكتور رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة - 1402هـ/1982م .

13-جامع البيان عن تأويل آي القرآن - أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ) - ضبط وتوثيق وتخريج صدقي جميل العطار - دار الفكر- بيروت- 1415هـ .

14-حاشية الخضري (1213-1287هـ) على شرح ابن عقيل (698-769هـ) على ألفية ابن مالك (ت 672هـ)- شرح وتعليق تركي فرحان المصطفى - دار الكتب العلمية - بيروت - ط1- 1419هـ/ 1998م .

15- حاشية الصبان (ت 1206هـ) على شرح الأشموني (838-900هـ) على ألفية ابن مالك (ت 672هـ) - مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية - القاهرة (د.ت) .

16- الحجة في القراءات السبع - الحسين بن خالويه أبو عبدالله (314-370هـ) - تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم - دار الشروق - بيروت - ط4 - 1401هـ .

17- الخصائص - أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) - تحقيق محمد علي النجار - عالم الكتب - بيروت (د.ت) .

18- الرد على النحاة - ابن مضاء القرطبي (ت 392هـ) - تحقيق شوقي ضيف - دار الفكر العربي - القاهرة - 1366هـ/1947م .

19- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - محمود الآلوسي أبو الفضل (ت1270هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت (د.ت) .

20- شرح ابن عقيل – بهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري (698-769هـ)- تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – ط16- 1394هـ/ 1974م .
21- شرح الكافية في النحو – رضي الدين الأستراباذي (ت 686هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت (د.ت) .
22- شرح المفصل – ابن يعيش (553-643هـ) – عالم الكتب – بيروت (د.ت) .
23- في النحو العربي ، نقد وتوجيه – الدكتور مهدي المخزومي – منشورات المكتبة العصرية – صيدا – لبنان – ط1 – 1964م .
24- الكتاب – سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) – تحقيق عبد السلام هارون – عالم الكتب – بيروت – ط3- 1403 هـ /1983م .
25- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل – جارالله محمود بن عمر الزمخشري (ت 528هـ) – ط1- دار الكتاب العربي – بيروت – 1416هـ .
26 مجمع البيان في تفسير القرآن – أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت560هـ) – تحقيق لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين- مؤسسة الأعلمي – بيروت – ط1- 1415هـ .
27- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها – أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) – تحقيق علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي – مطابع الأهرام التجارية – القاهرة – 1424هـ/2004هـ .
28- مختصر في شواذ القرآن – ابن خالويه (314-370هـ) – عني بنشر هـ ج.برجشستراسر- دار الهجرة (د.ت) .
29- مختصر المعاني – سعد الدين التفتازاني(712-793هـ) – دار الفكر – طهران (د.ت) .

30- معاني القرآن – أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الفراء (ت 207هـ) – قدّم له وعلّق عليه إبراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت- ط 1- 1423هـ/2002م .

31- معاني القرآن وإعرابه ، المسمّى المختصر – أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج البغدادي (ت 311هـ) – علّق عليه ووضع حواشيه أحمد فتحي عبدالرحمن – دار الكتب العلمية- بيروت – ط1- 1428هـ /2007م .

32- معاني النحو – الدكتور فاضل صالح السامرائي – مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر – الموصل – 1991م .

33- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث – الدكتور نهاد الموسى – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ط1- 1400هـ/ 1980م .

34- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) – تحقيق أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1- 1418هـ /1998م .